الخارجية التركية تأسف لموقف ماكرون من "إبادة الأرمن" المزعومة

الأربعاء 6 فبراير 2019 09:02 م

انتقد المتحدث باسم الخارجية التركية، حامي أقصوي، إعلان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، تحديد 24 أبريل/نيسان "يومًا لإحياء ذكرى إبادة الأرمن" المزعومة، معربا عن أسفه لهذا الإعلان.

جاء ذلك في بيان صادر عنه، الأربعاء، ردا على سؤال حول إعلان ماكرون المذكور.

وقال أقصوي: "فرنسا التي عرفناها بالفظائع التي ارتكبتها بالأناضول خلال حرب التحرير (التركية) باستخدام الأرمن، وبالمسؤولية عن المجازر في الجزائر وبالإبادة في رواندا، لا يمكننا استخلاص أي من الدروس من ساستها المتغطرسين الذين يفتقرون إلى المعلومات التاريخية الأساسية".

وأشار إلى أنه جرى بشكل متكرر إحاطة المسؤولين الفرنسيين بما فيهم ماكرون، وعلى كافة المستويات، بأن أحداث 1915 هي موضوع نقاش مشروع بكل أبعادها القانونية والتاريخية والأكاديمية.

وتابع: "ومع ذلك، فإن ماكرون يحاول الإيفاء بالوعد الذي قطعه للأرمن على أمل الحصول على أصوات ناخبيهم، دون أن يعير أي انتباه لقرارات المحكمة الدستورية الفرنسية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والحقائق التاريخية".

وقال: "اتخاذ سياسي يفتقر للتاريخ العثماني ولا يحترم القانون الفرنسي والأوروبي، موقفا احاديا من أجل المصلحة السياسية الشخصية، في مسألة حساسة للغاية بالنسبة للأتراك مدعاة للأسف".

وأكد أقصوي على الحاجة لاتباع نهج موضوعي بغية إدراك كل جوانب فترة سقوط الدولة العثمانية التي شهدت مقتل أكثر من 500 ألف مسلم من قبل المتمردين الأرمن.

وبيّن أن تركيا تولي أهمية كبرى لإيضاح هذه الفترة المؤلمة من التاريخ، مشيرا إلى أن اقتراح بلاده حول إنشاء لجنة مشتركة بهذا الخصوص لا يزال قائما.

ما الذي حدث في 1915؟

تعاون القوميون الأرمن، مع القوات الروسية بغية إنشاء دولة أرمنية مستقلة في منطقة الأناضول، وحاربوا ضد الدولة العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى التي انطلقت عام 1914.

وعندما احتل الجيش الروسي، شرقي الأناضول، لقي دعمًا كبيرًا من المتطوعين الأرمن العثمانيين ومن الروس، كما انشق بعض الأرمن الذين كانوا يخدمون في صفوف القوات العثمانية، وانضموا إلى الجيش الروسي.

وبينما كانت الوحدات العسكرية الأرمنية، تعطل طرق امدادات الجيش العثماني اللوجستية، وتعيق تقدمه، عمدت العصابات الأرمنية إلى ارتكاب مجازر ضد المدنيين في المناطق التي احتلتها، ومارست شتى أنواع الظلم بحق الأهالي.

وسعيا منها لوضع حد لتلك التطورات، حاولت الحكومة العثمانية، إقناع ممثلي الأرمن وقادة الرأي لديهم، إلا أنها لم تنجح في ذلك، ومع استمرار هجمات المتطرفين الأرمن، قررت الحكومة في 24 نيسان/ أبريل من عام 1915، إغلاق ما يعرف باللجان الثورية الأرمنية، ونفي بعض الشخصيات الأرمنية البارزة. واتخذ الأرمن من ذلك التاريخ ذكرى لإحياء "الإبادة الأرمنية" المزعومة، في كل عام.

وفي ظل تواصل الاعتداءات الأرمنية رغم التدابير المتخذة، قررت السلطات العثمانية، في 27 آيار/ مايو، من عام 1915، تهجير الأرمن القاطنين في مناطق الحرب، والمتواطئين مع جيش الاحتلال الروسي، ونقلهم إلى مناطق أخرى داخل أراضي الدولة العثمانية.

ومع أن الحكومة العثمانية، خططت لتوفير الاحتياجات الانسانية للمهجّرين، إلا أن عددًا كبيرًا من الأرمن فقد حياته خلال رحلة التهجير بسبب ظروف الحرب، والقتال الداخلي، والمجموعات المحلية الساعية للانتقام، وقطاع الطرق، والجوع، والأوبئة.

وتؤكد الوثائق التاريخية، عدم تعمد الحكومة وقوع تلك الأحداث المأساوية، بل على العكس، لجأت إلى معاقبة المتورطين في انتهاكات ضد الأرمن أثناء تهجيرهم، وجرى محاكمة وإعدام المدانين بالضلوع في تلك المأساة الإنسانية، رغم عدم وضع الحرب أوزارها.

الحاجة إلى ذاكرة عادلة والتفهم المتبادل

وتطالب أرمينيا واللوبيات الأرمنية في أنحاء العالم بشكل عام، تركيا بالاعتراف بما جرى خلال عملية التهجير على أنه "إبادة عرقية"، وبالتالي دفع تعويضات.

وبحسب اتفاقية 1948، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بخصوص منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، فإن مصطلح "الإبادة الجماعية" (العرقية)، يعني التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية.

وتؤكد تركيا عدم إمكانية اطلاق صفة "الإبادة العرقية" على أحداث 1915، بل تصفها بـ"المأساة" لكلا الطرفين، وتدعو إلى تناول الملف بعيدًا عن الصراعات السياسية، وحل القضية عبر منظور "الذاكرة العادلة" الذي يعني باختصار التخلي عن النظرة أحادية الجانب إلى التاريخ، وتفهم كل طرف ما عاشه الطرف الآخر، والاحترام المتبادل لذاكرة الماضي لدى كل طرف.

كما تقترح تركيا القيام بأبحاث حول أحداث 1915 في أرشيفات الدول الأخرى، إضافة إلى الأرشيفات التركية والأرمنية، وإنشاء لجنة تاريخية مشتركة تضم مؤرخين أتراك وأرمن، وخبراء دوليين.

يريفان لم تنتهز فرصة تطبيع العلاقات

شهد عام 2009 أهم تطور من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين، حيث وقع الجانبان بروتوكولين من أجل إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية، وتطوير العلاقات الثنائية، في تشرين الأول/أكتوبر، بمدينة زيورخ السويسرية.

ويقضي البروتوكولان، بإجراء دراسة علمية محايدة للمراجع التاريخية والأرشيفات، من أجل بناء الثقة المتبادلة وحل المشاكل الراهنة، فضلًا عن الاعتراف المتبادل بحدود البلدين، وفتح الحدود المشتركة.

وأرسلت الحكومة التركية، البروتوكلين إلى البرلمان مباشرة من أجل المصادقة عليهما، فيما أرسلت الحكومة الأرمنية، نصيهما إلى المحكمة الدستورية من أجل دراستهما، وحكمت المحكمة أن البروتوكلين لا يتماشيان مع نص الدستور وروحه.

وأعلنت أرمينيا تجميد عملية المصادقة على البروتوكلين، في كانون الثاني/يناير عام 2010، وبعد 5 أعوام سحبتهما من أجندة البرلمان، في شباط/ فبراير 2015.